الأمم المتحدة S/2014/442

مجلس الأمن

Distr.: General
26 June 2014
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا

أولا - مقدمة

١ - في رسالة مؤرخة ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ (S/2013/759)، وافق رئيس مجلس الأمن على تمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا (المكتب) حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، وطلب إليّ أن أقدم إلى المجلس تقريرا كل ستة أشهر عن أداء المكتب لولايته.

٢ - ويغطي هذا التقرير الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤. ويقدم التقرير لمحة عامة عن التطورات والاتجاهات التي شهدتها منطقة غرب أفريقيا، ويعرض الأنشطة التي قام بها المكتب في مجالات المساعي الحميدة، وتعزيز القدرات على الصعيد دون الإقليمي لمواجهة التهديدات العابرة للحدود والمتعددة الأوجه التي تحدق بالسلام والأمن، وإشاعة الحكم الرشيد، واحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان ومراعاة الاعتبارات الجنسانية. ويقدم التقرير أيضا بيانا بالجهود التي يبذلها المكتب لإشراك المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وبخاصة الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، واتحاد نهر مانو، بهدف إشاعة السلام والاستقرار في منطقة غرب أفريقيا.

ثانيا - التطورات والاتجاهات في منطقة غرب أفريقيا

٣ - منذ صدور تقريري السابق (S/2013/732)، أحرز تقدم ملحوظ على صعيد المنطقة في التصدي للتحديات السياسية والأمنية. فقد بدأت بلدان اتحاد نهر مانو، بدعم من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، تبذل جهودا لتنفيذ استراتيجية الأمن عبر الحدود في اتحاد نهر مانو التي اعتُمدت في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. ومهد نجاح الانتخابات الرئاسية والتشريعية الطريق للعودة إلى النظام

الرجاء إعادة استعمال الورق

الدستوري في غينيا – بيساو. وانتهت بنجاح في ٣١ آذار/مارس ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون، الذي كان أكبر عملية من عمليات الأمم المتحدة المتعددة الأبعاد لحفظ السلام، وبذلك وصلت إلى نهايتها عمليات السلام التي اضطلعت بها الأمم المتحدة في البلد على مدى عقد ونصف من الزمن. وظلت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تبذل الجهود من أجل تشجيع التكامل الاقتصادي الإقليمي، سعيا إلى تعزيز السوق المشتركة، والمواءمة بين السياسات التجارية، وتنفيذ خطة تحرير التجارة تنفيذا كاملا. وفي الوقت نفسه، ظل التوتر السياسي يتصاعد في هذه الفترة التي تسبق إجراء انتخابات بالغة الأهمية في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ في العديد من بلدان المنطقة دون الإقليمية، حيث أخذت الأطراف الوطنية المعنية تتأهب لكي تتنافس في هذه الانتخابات.

ألف – التطورات والاتجاهات السياسية

٤ – زرت فريتاون في ٥ آذار/مارس بمناسبة إغلاق مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون ولتسليم المسؤوليات إلى فريق الأمم المتحدة القطري. واجتمعت هناك مع رئيس سيراليون إرنست باي كوروما، ومع ممثلي الأحزاب السياسية والمجتمع المدني، وهنأتهم على الأشواط الهامة التي قطعوها في تحقيق التعافي بعد انتهاء النزاع، والانتقال الديمقراطي، وتوطيد السلام، ولكي أؤكد لهم دعم الأمم المتحدة المتواصل.

٥ – وكان إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية بنجاح في غينيا – بيساو في ١٣ نيسان/أبريل، متبوعة بالدور الثاني للانتخابات الرئاسية في ١٨ أيار/مايو، عاملا هاما أدى إلى استعادة النظام الدستوري في البلد بصورة كاملة. وقامت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بدور رئيسي في دعم الجهود التي تبذلها الحكومة الانتقالية واللجنة الانتخابية الوطنية، وفي حشد الدعم من الشركاء الإقليميين الآخرين طيلة مراحل العملية برمتها. وأبدى ممثلي الخاص لغرب أفريقيا، رئيس مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو، سعيد جينيت، التزاما واضطلع بدور قيادي في تنسيق الجهود التي بذلها الشركاء دعماً للعمليتين السياسية والانتخابية في البلد. وبذل أيضا مساعي حميدة بالغة الأهمية مع جميع الأطراف الوطنية المعنية، الأمر الذي ساعد على تهيئة بيئة يسودها السلام، وخاصة بفضل جعل القوات المسلحة والشرطة والمدنيين يعملون يدا في يد لكي تمر العملية الانتخابية في جو يسوده الأمن.

٦ – وفي موريتانيا، انهارت المفاوضات بين تحالف المعارضة والحكومة في نيسان/أبريل نتيجة لإخفاق الطرفين في التوصل إلى اتفاق بشأن جدول أعمال للحوار السياسي. وقررت أغلب تشكيلات المعارضة في البلد مقاطعة الانتخابات الرئاسية التي كان مقررا إجراؤها في

٢١ حزيران/يونيه. وقد أُعلنت النتائج المؤقتة في ٢٢ حزيران/يونيه، ونال فيها محمد ولد عبد العزيز، الرئيس الحالي، ٨١ في المائة من الأصوات.

٧ - وبدأت في بوركينا فاسو وتوغو وغينيا وكوت ديفوار ونيجيريا الأعمال التحضيرية لإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية في عام ٢٠١٥. وتجري الأعمال التحضيرية في بعض الحالات في ظروف تتسم بانعدام الأمن والتوترات الاجتماعية والسياسية، إضافة إلى الانقسامات والصراعات الحادة بين الأطراف السياسية.

٨ - وفي نيجيريا، عقد الرئيس غودلاك جوناثان مؤتمرا وطنيا في ١٧ آذار/مارس، داعيا المندوبين للنظر في التحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تواجه البلد وتقديم توصيات بشأنها. وتدهورت الحالة الأمنية بحدة في الجزء الشمالي الشرقي من البلد خلال الأشهر الستة الماضية. وفي ٢٠ أيار/مايو، وافق المجلس الوطني على طلب الرئيس جوناثان تجديد حالة الطوارئ التي أعلنت في ١٤ أيار/مايو ٢٠١٣، في ولايات يوبي وبرنو وأداماوا، لستة أشهر أخرى.

٩ - ولا يزال النيجر يواجه توترات سياسية بعد أن غادرت الحركة الديمقراطية النيجرية/حزب الفيدرالية الأفريقية، في آب/أغسطس ٢٠١٣، الائتلاف الحاكم، الحركة من أجل نهضة النيجر. ومنذ ذلك الحين والعلاقات متوترة بين الأحزاب السياسية، وبين المعارضة والحكومة. وعرقلت هذه التوترات سير الدورة العادية الأولى للمجلس الوطني التي افتتحت في ٤ آذار/مارس. وفي الوقت نفسه، شرعت الحكومة في التحضيرات التقنية للانتخابات المحلية والرئاسية المقرر إجراؤها في عام ٢٠١٦.

١٠ - وتشهد بوركينا فاسو توترات سياسية منذ تموز/يوليه ٢٠١٣ نتيجة للانقسامات داخل البلد بخصوص إنشاء مجلس شيوخ يتألف من ٨٩ عضوا، الأمر الذي كان موضع انتقاد من المعارضة والمجتمع المدني باعتباره محاولة من الحكومة تسعى من خلالها إلى تعديل المادة ٣٧ من الدستور المتعلقة بتحديد عدد الولايات الرئاسية. واستفحل التوتر في كانون الثاني/يناير عندما استقال ٧٥ عضوا من أصل ٤٠٠ عضو الذين يتشكل منهم المكتب السياسي الوطني للحزب الحاكم، المؤتمر من أجل الديمقراطية والتقدم، وانضموا إلى المعارضة وأطراف أخرى لإنشاء حزب سياسي جديد، هو حركة الشعب من أجل التقدم. وفي ١٨ كانون الثاني/يناير، خرجت المعارضة في مظاهرات سلمية ضد الترشح المحتمل للرئيس بليز كومباوري في الانتخابات الرئاسية المقبلة. ومن جهته، نظم الحزب الحاكم، حزب المؤتمر من أجل الديمقراطية والتقدم، مظاهرات مؤيدة لإجراء استفتاء لتعديل المادة ٣٧ من الدستور. وأجرت مجموعة من الحكماء، يقودها جان - باتيست ويدراوغو، رئيس

بوركينا فاسو السابق، محاولة وساطة في الفترة بين ١٠ شباط/فبراير و ١٠ آذار/مارس، غير أن المحاولة توقفت مبكرا لعدم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المسائل التنظيمية. وقد أعرب كل من الحزب الحاكم والمعارضة عن استعدادهما لمواصلة الحوار.

١١ - وفي توغو، ظلت الحكومة والمعارضة منقسمتين حول طرائق تنفيذ ما لم يُنفذ بعد من الإصلاحات السياسية والمؤسسية المنصوص عليها في الاتفاق السياسي الشامل الموقع في لومي في ٢١ آب/أغسطس ٢٠٠٦. وقد اتفق الجانبان على إجراء حوار بشأن جدول أعمال من ١٢ نقطة، يتولى تيسيره رئيس الأساقفة نيكوديم باريغاه - بينيسان، الرئيس السابق للجنة تقصي الحقائق والمصالحة. وبدأت المحادثات في ٢٦ أيار/مايو، غير أن المعارضة انسحبت في ٣ حزيران/يونيه بسبب ما وصفته صمت الجانب الرئاسي عن مسائل أساسية، مثل عدد الولايات الرئاسية ونظام الاقتراع.

باء - الاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية

١٢ - إن توقعات الاقتصاد الكلي لغرب أفريقيا في عام ٢٠١٤ توقعات إيجابية. فقد أُعيد النظر خلال الفترة المشمولة بالتقرير في تقدير الناتج المحلي الإجمالي لنيجيريا لعام ٢٠١٣، حيث حُددت قيمته في ٥١٠ بلايين دولار، وبذلك تكون نيجيريا أكبر اقتصاد في أفريقيا. ومن المتوقع أن يبلغ معدل النمو في نيجيريا ما نسبته ٧,٤ في المائة في عام ٢٠١٤، بينما تتوقع كوت ديفوار معدل نمو نسبته ٨ في المائة وغانا معدل نمو نسبته ٩ في المائة. إلا أن أوجه التباين في توزيع الثروة وثمار التنمية الاجتماعية والاقتصادية ظلت قائمة، إضافة إلى تزايد الفقر والبطالة في العديد من بلدان المنطقة دون الإقليمية. وقد خرج خلال الفترة المشمولة بالتقرير العمال والطلاب للاحتجاج على عدد من الأمور، منها ظروف العمل ونقص الخدمات الأساسية في العديد من بلدان غرب أفريقيا.

جيم - الاتجاهات في المجال الإنساني

١٣ - وظل السكان المدنيون يتضررون من حالة انعدام الأمن والتوترات الاجتماعية خلال الفترة المشمولة بالتقرير في كثير من بلدان المنطقة دون الإقليمية، وذلك على وجه الخصوص بسبب الأوضاع السائدة في كل من شمال مالي والجزء الشمالي الشرقي من نيجيريا. وزادت الاحتياجات الإنسانية في منطقة الساحل، حيث يوجد ما يزيد على ٢٠ مليون شخص، أي واحد من كل سبعة أشخاص من سكان منطقة الساحل، في حالة من انعدام الأمن بسبب مزيج من العوامل الحادة والمزمنة، من قبيل آثار الأزمة الغذائية لعام ٢٠١١، وتغير المناخ، والنمو السكاني، والتراعات. وتعاني منطقة غرب أفريقيا أيضا منذ نهاية عام ٢٠١٣ من

تفشي فيروس إيبولا على نطاق غير مسبوق. وبالإضافة إلى ذلك، ظلت التدخلات الإنسانية تعاني من النقص الحاد في التمويل على صعيد المنطقة.

١٤ - ولا تزال مستمرة الاتجاهات المثيرة للقلق من حيث انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية وتشرد السكان، الأمر الذي يُعزى في جزء منه إلى انعدام الأمن في مالي والشمال الشرقي من نيجيريا. ففي مالي، تفيد التقارير أن نحو ١,٥ مليون شخص يحتاجون إلى مساعدات غذائية عاجلة، أي نحو ضعف العدد المسجل في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وفي كوت ديفوار، تفيد التقارير أن نحو ٤٠٠ ٠٠٠ شخص (٢ في المائة من السكان) يعانون من انعدام الأمن الغذائي. وفي موريتانيا، تقوم الحكومة بتوزيع المواد الغذائية للمساعدة على سد احتياجات حوالي ٣٠٠ ٠٠٠ شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي (نحو ١٠ في المائة من السكان). ولا تزال التقارير تتحدث عن لجوء الناس إلى حلول سلبية، من قبيل بيع الأسر لما تملك من ماشية وتقليص الوجبات الغذائية وإخراج الأطفال من المدارس. ولم تتلق خطة التدخل الاستراتيجي في منطقة الساحل للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦، التي أطلقت في كانون الثاني/يناير، سوى ٢٤ في المائة من التمويل اللازم لها حتى الآن.

١٥ - وأدى استمرار حالة انعدام الأمن في شمال مالي إلى تشريد أعداد كبيرة من السكان، مع ما ينجم عن ذلك من زيادة في الاحتياجات الإنسانية. فلا يزال نحو ١٣٧ ٠٠٠ من مواطني مالي في البلدان المجاورة، الجزائر وبوركينافاسو وموريتانيا والنيجر. ولا يزال إقبال النازحين على العودة متضررا من استمرار العنف في شمال البلد.

١٦ - وفي الشمال الشرقي من نيجيريا، ظلت الحالة الإنسانية تتدهور، إذ ارتفعت بحدة وتيرة التشرد الداخلي. ويعاني نحو ٤,٢ ملايين شخص من انعدام الأمن الغذائي، ويعاني ٥١٠ ٠٠٠ طفل دون سن الخامسة من سوء التغذية الحاد الوخيم. وخلال زيارة مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إلى نيجيريا من ١١ إلى ١٤ آذار/مارس، وزيارة نائب الأمين العام أيضا من ٢٦ إلى ٢٩ آذار/مارس، أعربت الحكومة عن استعدادها لإفساح المجال أمام مراقبي حقوق الإنسان والجهات الفاعلة في المجال الإنساني لدخول مناطق الشمال الشرقي من البلد. وخلصت بعثة مشتركة بين الأمم المتحدة والوكالة الوطنية لإدارة حالات الطوارئ، بعد زيارة قامت بها إلى الولايات الشمالية الشرقية الثلاث في أيار/مايو، إلى أن ما لا يقل عن ٦٥٠ ٠٠٠ شخص هم المشردين داخليا بسبب العنف الدائر في ولايات برنو ويوبي وأداماوا. وتورد التقارير أن ما يُقدر بنحو ٦٠ ٠٠٠ شخص فروا إلى الكاميرون وتشاد والنيجر. ولاحظت البعثة أن عددا من المعوقات في مجالي القدرات والتنسيق تقف في وجه المؤسسات الحكومية على المستوى الاتحادي وعلى مستوى الولايات، وتحد من فعالية

الجهود التي تُبذل حاليا لمعالجة الحالة الإنسانية، مما يضاعف من أضرار سوء التغذية وعدم الاستفادة من المرافق التعليمية والصحية. ولاحظت البعثة أن من دواعي القلق أيضا عدم الشفافية في عملية تسجيل المشردين داخليا.

١٧ - وفي ٢٢ آذار/مارس، تأكد انتشار فيروس إيبولا في نزيريكوريه في منطقة غينيا الغابوية على مقربة من حدود غينيا مع ليبريا. وامتد انتشار الفيروس بعد ذلك إلى كوناكري وليبريا. وانخفض بشكل مطرد عدد الإصابات بين منتصف نيسان/أبريل وأوائل أيار/مايو، إلا أنه عاد إلى التزايد مرة أخرى. وفي المجموع، سُجل في المنطقة، حتى ٢٠ حزيران/يونيه، ٥٦٧ حالة، منها ٣٤٢ حالة وفاة، مما يجعل هذا الوباء الأشد فتكا منذ سنوات. ويقدم عدد من الوكالات الدولية المساعدة إلى وزارات الصحة في سيراليون وغينيا - بيساو وليبريا. وقامت منظمة الصحة العالمية بعدد من المبادرات، منها إيفاد أطباء معالجين وخبراء في الوقاية من العدوى والتحكم فيها، وإعداد مواد تدريبية لهؤلاء الخبراء، وتوفير معدات الوقاية الشخصية للبلدان المتضررة. وبالإضافة إلى ذلك، أوفدت المنظمة ١٠٠ من خبرائها إلى الشبكة العالمية للإنذار بتفشي الأمراض والتصدي لها، وهي إطار للتعاون التقني بين المعاهد والشبكات، يجمع الموارد البشرية والتقنية اللازمة للتعرف على حالات تفشي الأمراض ذات الأهمية الدولية، والتأكد منها والتصدي لها. و في منتصف نيسان/أبريل، أعلنت السلطات الغينية أيضا عن إصابة نحو ٤٤٠ شخصا بالتهاب السحايا، وموت ٤٠ شخصا. وقد كشفت سرعة انتشار فيروس إيبولا، إضافة إلى ارتفاع حالات الإصابة بالتهاب السحايا في غينيا، عن مواطن الضعف النسبي في النظم الصحية للبلدان المعنية.

دال - الاتجاهات في مجال حقوق الإنسان والقضايا الجنسانية

١٨ - ظل ضعف المؤسسات وانعدام الإرادة السياسية وشح الموارد عوامل تعرقل الجهود التي تبذلها بلدان المنطقة في سبيل حماية حقوق الإنسان ومكافحة الإفلات من العقاب. ولا يزال يُبلغ في بعض البلدان عن حالات اتجار بالبشر وعمالة الأطفال. وعلى الجانب الإيجابي، اعتمدت موريتانيا، في شباط/فبراير، ”خريطة طريق من أجل تنفيذ توصيات المقررة الخاصة المعنية بأشكال الرق المعاصرة، بما في ذلك أسبابها وعواقبها، في سياق القضاء على ممارسات الرق في موريتانيا“. وجاء ذلك عقب عملية تشاورية بين الحكومة والمجتمع المدني والجهات الفاعلة الوطنية الأخرى، بالتعاون الوثيق مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

١٩ - وفي نيجيريا، استمرت الهجمات المتعددة والعنيفة بشكل متزايد التي تشنها جماعة بوكو حرام مستهدفة القرى والأسواق والمستشفيات والمدارس، ولا سيما في الولايات الشمالية الشرقية. ففي ١٥ شباط/فبراير، قتلت الجماعة في حادثين منفصلين وقعا بمحاذاة بحيرة تشاد (ولاية برنو)، أكثر من ١٥٠ شخصا. وشنت الجماعة أيضا هجمات على مقربة من أبوجا وفي مدينة جوس. وأفادت الأنباء بأن تفجيرات في ضواحي أبوجا أوقعت ٧٠ قتيلا في ١٤ نيسان/أبريل و ١٩ قتيلا في ١ أيار/مايو. وفي ١٤ نيسان/أبريل، اختطف نحو ٢٧٦ فتاة من مدرسة البنات الحكومية الثانوية في شيبوك، بولاية برنو. وفي وقت لاحق، نشر زعيم بوكو حرام، أبو بكر شيخو، شريطا مصورا أعلن فيه مسؤولية الجماعة عن اختطاف الفتيات، قائلا إنهن سيُزوجن بالإكراه ويُعاملن كرقيق. وأثار الحادث غضبا عاما وأعقبته تعبئة لم يسبق لها مثيل ضد الحركة، كما أدى إلى حشد دعم دولي للجهود التي تبذلها نيجيريا في سبيل عودة هؤلاء الفتيات عودة سالمة. وتنم الهجمات وعمليات الاختطاف الأخرى التي نفذتها الجماعة في شمال الكاميرون والمناطق الجنوبية من النيجر عن البعد الإقليمي للتهديد الذي تشكله هذه الجماعة.

٢٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل المكتب جهوده لدعم تعميم مراعاة المنظور الجنساني وتعزيز مشاركة المرأة في عمليات السلام والأمن. ففي موريتانيا، عُينت ٦ نساء من بين ١١ وزيرا جديدا عينوا في مجلس الوزراء، مما يدل على التقدم المحرز في تنفيذ قانون البلد لعام ٢٠٠٦ المتعلق بنظام الحصص. أما فيما يتعلق بالحماية، فإن مبادرة تعزيز المساواة بين الجنسين التي اتخذها صندوق بناء السلام في حزيران/يونيه ٢٠١١، مكنت كوت ديفوار وغينيا من إدراج تدابير لمكافحة العنف الجنسي والقائم على نوع الجنس في برنامجيهما لإصلاح قطاع الأمن.

هاء - الاتجاهات الأمنية

٢١ - ما زالت المنطقة دون الإقليمية متضررة من التهديدات الأمنية المتعددة، ولا سيما الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، والاتجار بالمخدرات، والإرهاب، والتطرف المصحوب بالعنف، وأعمال القرصنة في عرض البحر في خليج غينيا، والتحديات الأمنية العابرة للحدود في منطقة الساحل وحوض نهر مانو، والتحديات الأمنية التي تطرحها جماعة بوكو حرام في شمال نيجيريا وفي البلدان المجاورة، تشاد والكاميرون والنيجر.

٢٢ - وظل النيجر يواجه تهديدات عابرة للحدود بسبب الأوضاع السائدة في ليبيا ومالي ونيجيريا. وقد استمر تدفق العائدين واللاجئين من شمال شرق نيجيريا إلى منطقة ديفا

الحدودية. وفي ٧ أيار/مايو، أُفيد بأن سلطات النيجر اعتقلت ١٤ من مناصري بوكو حرام لقيامهم بالتخطيط للهجوم على أهداف حكومية في منطقة ديفا وفي نيامي.

٢٣ - أما في السنغال، فقد أُحرز تقدم في الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل دائم للنزاع الذي دام ٣٢ عاما والذي أشعلت فتيله الجماعة الانفصالية المسلحة المسماة حركة القوات الديمقراطية في كازامانس. فقد زار الرئيس مكي سال، الذي جعل إحلال السلام وتحقيق التنمية من أولويات فترته الرئاسية، المنطقة في آذار/مارس، وأعلن عن إقامة مشروع إنمائي خاص في إطار جهوده الرامية إلى تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلد. وفي ٢٨ نيسان/أبريل، أعلن زعيم حركة القوات الديمقراطية في كازامانس أنه فرض على مقاتليه وقفا لإطلاق النار من جانب واحد تنفيذا لالتزامه بالتوصل إلى حل دائم للنزاع. وجاء ذلك عقب أشهر من جهود الوساطة التي بذلتها رابطة سانت إيغيديو المسيحية التي تتخذ من روما مقرا لها، بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية وشركاء دوليين آخرين.

٢٤ - أما فيما يتعلق بالاتجار غير المشروع بالمخدرات، فقد لوحظ ارتفاع في إنتاج الميتامفيتامين في بعض أجزاء المنطقة، كما يدل على ذلك تزايد عدد المختبرات السرية التي يتم اكتشافها وتفكيكها، وارتفاع عدد الشحنات غير المشروعة القادمة من غرب أفريقيا التي يتم ضبطها وهي في طريقها إلى شرق آسيا. ولا تزال المنطقة دون الإقليمية منطقة عبور للهيروين القادم من آسيا والكوكايين القادم من أمريكا الجنوبية. ومنطقة غرب أفريقيا في طريقها أيضا إلى أن تصبح مقصدا للمخدرات، مثل الترامادول، وهو مُسكِّن تركيبي متوافر في السوق السوداء بجرعات أعلى من الجرعات المسموح بها طبيا، مما يؤدي إلى الاعتماد عليه مرضيا والإدمان عليه.

٢٥ - ولا تزال بلدان المنطقة تواجه ثغرات في قدراتها فيما يتعلق بإنفاذ القوانين الوطنية وإدارة المجال البحري. ويعوق ذلك قدرتها على التغلب على صيد الأسماك غير المشروع والصيد غير المشروع في المناطق الساحلية الهشة، ويعرض للخطر التوازن الإيكولوجي واقتصادات البلدان المتضررة. ولا تزال المنطقة أيضا نقطة عبور لأعمال الاتجار بالأحياء البرية. ففي ٢٣ و ٢٩ كانون الثاني/يناير، ضُبطت ٣,٨ أطنان من العاج في حاويات في ميناء لومي كانت في طريقها إلى فييت نام عبر نيجيريا وبنن. وفي ١٧ نيسان/أبريل، اعترضت السلطات النيجيرية ٤٤٩ كيلوغراما من العاج في مطار لاغوس كانت مخبأة في حمولة بضائع متجهة إلى سنغافورة.

٢٦ - وفي بلدان اتحاد نهر مانو، أُفيد بوقوع حادثين عبر الحدود بين كوت ديفوار وليبريا، مما يؤكد أهمية تنفيذ استراتيجية الاتحاد للأمن عبر الحدود دون إبطاء. وفي ٢٣ شباط/فبراير، هاجم أفراد مسلحون مواقع تمركز القوات الجمهورية لكوت ديفوار في فييتي وغرابو بالقرب من الحدود مع ليبريا، مما أدى إلى مقتل أربعة جنود إيفواريين ومدني واحد. ويمثل هذا الحادث انتكاسة لأن آخر هجوم كبير شُن في هذه المنطقة كان في آذار/مارس ٢٠١٣. وفي ١٥ أيار/مايو، هاجم عدد غير معروف من الأشخاص مرة أخرى قرية فييتي الواقعة قرب غرابو، مما أسفر عن مقتل ١٣ شخصا منهم طفلان. وأدى الحادث إلى تشريد زهاء ٣ ٥٠٠ شخص.

٢٧ - وعلى الرغم من الالتزام السياسي الذي أبدته بلدان منطقة الساحل والتقدم الذي أحرزته في التصدي للتحديات الأمنية من خلال المبادرات الثنائية والمتعددة الأطراف، فإن الحوادث التي وقعت في كيدال بمالي في أيار/مايو سلطت الضوء على استمرار حالة انعدام الأمن وغياب الاستقرار في شمال مالي، وأكدت ضرورة التوصل إلى حل سياسي من خلال حوار شامل للجميع. فقد تم التوصل إلى وقف لإطلاق النار بعد الزيارة المشتركة التي قام بها إلى كيدال في ٢٣ أيار/مايو كل من محمد ولد عبد العزيز، رئيس موريتانيا، الرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي، وممثلي الخاص. وقد أعربت جميع الأطراف عن التزامها بحل خلافاتها من خلال الحوار. وينبغي للحكومة والجماعات المسلحة والجهات الفاعلة في المجتمع المدني أن تضاعف جهودها وتعمل معا بشكل جدي، بالتعاون الوثيق مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، للتوصل إلى عملية سياسية تحقق آمال شعب مالي في إحلال السلام المستدام.

ثالثا - أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا

ألف - المساعي الحميدة التي بذلها ممثلي الخاص والمهام التي قام بها

بوركينا فاسو

٢٨ - تمهيدا لزيادة النشاط السياسي لممثلي الخاص، أوفد مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بعثة تحضيرية إلى واغادوغو في الفترة من ٢٠ إلى ٢٥ نيسان/أبريل. واجتمع الفريق مع قيادة الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة الرئيسية وممثلي المجتمع المدني، بما في ذلك الجماعات الدينية والشبابية والنسائية، والشركاء الدوليين. وسلط العديد من المحاورين الضوء على التوترات السائدة بشأن إمكانية تعديل المادة ٣٧ من الدستور. وحذروا من أن الإعلان الرسمي عن تاريخ الاستفتاء المقترح

إجراؤه يمكن أن يشعل فتيل العنف لأن السكان منقسمون انقساما عميقا حول هذه المسألة فيما يبدو.

٢٩ - واجتمع ممثلي الخاص مع الرئيس كومباوري في واغادوغو في ٢٤ آذار/مارس، بينما تتزايد التوترات السياسية في البلد. وشدد ممثلي الخاص على ضرورة الحفاظ على الإنجازات الديمقراطية التي حققتها بوركينا فاسو، وعلى استقرار البلد وتماسكه الاجتماعي. وأعرب الرئيس كومباوري عن استعداده لمواصلة الحوار مع المعارضة، وأثنى على الدور الذي يؤديه رئيس كوت ديفوار الحسن واتارا، الذي تحاور مع مختلف الأطراف في بوركينا فاسو في آذار/مارس. وظل ممثلي الخاص على اتصال مع الرئيس واتارا في هذا الصدد، وناقش الوضع أيضا مع رئيس غانا جون دراماني ماهاما بصفته الرئيس الحالي لهيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

نيجيريا

٣٠ - عقد ممثلي الخاص اجتماعات مع المسؤولين النيجيريين وممثلي المجتمع الدولي في مطلع شباط/فبراير في أبوجا، على هامش اجتماعات لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة، لمناقشة التطورات السياسية والأمنية في البلد. وفي تلك المناسبة، أكد ممثلي الخاص مجددا استعداد الأمم المتحدة لمساعدة اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة على تهيئة الظروف المواتية لتنظيم انتخابات عامة حرة سلمية وشاملة للجميع بحلول عام ٢٠١٥. وناقش أيضا حالة حقوق الإنسان في شمال شرق البلد مع الأمين التنفيذي للجنة الوطنية النيجيرية لحقوق الإنسان، بما في ذلك إمكانية إيفاد مراقبين لحقوق الإنسان وتدريب القوات المسلحة في مجالي قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني. وفي الفترة من ١٧ إلى ٢٨ آذار/مارس، أوفدت إدارة الشؤون السياسية التابعة للأمانة العامة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعثة إلى نيجيريا لتقييم الاحتياجات الانتخابية، وهي بعثة مهدت الطريق لزيادة الدعم الفني الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة خلال الانتخابات المقرر إجراؤها في عام ٢٠١٥.

٣١ - وبالنظر إلى استمرار العنف وانعدام الأمن في شمال شرق نيجيريا، وبعد التشاور مع الرئيس جوناثان، عينتُ في ٨ أيار/مايو ممثلي الخاص لغرب أفريقيا ليصبح ممثلي الرفيع المستوى في نيجيريا. ويتولى ممثلي هذا تيسير دعم الأمم المتحدة للجهود الجارية من أجل الإفراج بشكل آمن عن التلميذات اللواتي اختطفن في تشيبوك، ولاية برنو، في ١٤ نيسان/أبريل، ولتوفير المساعدة بوجه أعم في التصدي لتهديد جماعة بوكو حرام.

٣٢ - وبهذه الصفة، قام ممثلي الخاص بأول زيارة إلى أبوجا في الفترة من ١٢ إلى ١٥ أيار/مايو. والتقى مع الرئيس جوناثان ومسؤولين حكوميين آخرين، منهم وزير الخارجية ووزير الدفاع ووزير العدل والنائب العام. واجتمع أيضا مع رئيس اللجنة الرئاسية المعنية بالفتيات المختطفات، والمدير العام للوكالة الوطنية لإدارة حالات الطوارئ ورئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ورئيس اللجنة الوطنية الانتخابية المستقلة، وكذلك مع سفراء البلدان التي عرضت المساعدة لدعم الجهود التي تبذلها نيجيريا للإفراج عن الفتيات المختطفات. وكرر ممثلي الخاص الإعراب عن إدانة الأمم المتحدة القوية لعملية الاختطاف، وأكد مجددا على دعم الجهود التي تبذلها نيجيريا، بما في ذلك عن طريق إعداد فريق الأمم المتحدة القطري حزمة للدعم المتكامل. وستشمل هذه الحزمة تقديم الدعم المباشر للأسر المتضررة والسكان والفتيات بعد الإفراج عنهن، ولا سيما الدعم النفسي والاجتماعي وتيسير إدماجهن في أسرهن ومجتمعاتهن المحلية. وستلبي الحزمة أيضا الاحتياجات الطارئة وتدعم جهود الإنعاش المبكر لمساعدة البلد في التصدي للتحديات الهيكلية الطويلة الأجل التي يواجهها.

٣٣ - وأعرب ممثلي الخاص خلال هذه الزيارة عن قلقه إزاء تدهور الوضع في الشمال الشرقي من البلد. وعرض دعم الأمم المتحدة لتعزيز آليات التنسيق الوطنية وطلب أن تقوم الحكومة بتيسير وصول العاملين في المجال الإنساني إلى جميع الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة العاجلة. وشدد في المناقشات التي أجراها مع مختلف المحاورين على ضرورة تعزيز التعاون الإقليمي في إطار التصدي للتهديدات التي تطرحها أنشطة بوكو حرام.

٣٤ - واجتمع ممثلي الخاص، خلال زيارته الثانية إلى نيجيريا في الفترة من ٤ إلى ٩ حزيران/يونيه، مع مسؤولين حكوميين، منهم حاكم ولاية برنو، ورئيسي الدولة السابقين، أولوسيجون أوباسانجو وعبد السلام أبو بكر، وقادة الأحزاب السياسية والمجتمع المدني، والشركاء الإقليميين والدوليين. وشدد، خلال تلك الاجتماعات، على أن من المهم أن يعمل جميع النيجيريين معا، بصرف النظر عن انقساماتهم السياسية والدينية، لمواجهة التحديات الماثلة أمام بلدهم. وفي ١٢ حزيران/يونيه، شارك في اجتماع وزاري عُقد في لندن بهدف تعزيز مبادرات التعاون العملياتي في حوض بحيرة تشاد.

غينيا

٣٥ - في ١٣ كانون الثاني/يناير، حضر ممثلي الخاص افتتاح البرلمان المنتخب حديثا في غينيا، حيث شارك في جلسته الافتتاحية. ويسَّر مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، بطلب من الحكومة، بعثة تقنية أوفدتها الأمم المتحدة إلى البلد من ٢١ إلى ٢٥ نيسان/أبريل، بقيادة مكتب دعم بناء السلام، لتحديد سبل دعم الأمم المتحدة للبرلمان الجديد.

لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة

٣٦ - واصلت لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة الاستفادة من التقدم المحرز في تنفيذ حكم محكمة العدل الدولية الصادر يوم ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ بشأن المنازعة المتصلة بتعيين الحدود البرية والبحرية بين الكاميرون ونيجيريا. ففي الدورة الثانية والثلاثين للجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة، التي عُقدت في أبوجا يومي ١ و ٢ شباط/فبراير، قام ممثلي الخاص لغرب أفريقيا، رئيس اللجنة المختلطة، بمعية رئيسَي وفدي الكاميرون ونيجيريا، بتقييم الحالة العامة وآفاق إتمام عملية تعليم الحدود في عام ٢٠١٤. وأقرت الأطراف جدولا زمنيا للأنشطة، بما في ذلك البعثات الميدانية النهائية، وإعداد الخرائط، ووضع الصيغة النهائية لمحضر تعيين الحدود البرية والبحرية. واتفقت الأطراف أيضا على عقد دورتين للجنة المختلطة في نيسان/أبريل وتموز/يوليه. بيد أن تدهور الحالة الأمنية في شمال شرق نيجيريا حال دون إجراء الزيارات الميدانية التي كانت مقررة، الأمر الذي أبطأ كثيرا إحراز التقدم نحو إنجاز العملية.

٣٧ - وتدارست الأطراف حتى الآن حوالي ٩٤٧ ١ كيلومترا من الحدود البرية الممتدة على طول ١٠٠ ٢ كيلومتر تقريبا واتفقت بشأنها. ولا يزال تعليم الحدود وإقامة الأعمدة متواصلا. فقد أقيم ما يناهز ٢٨٩ عمودا في الفترة من كانون الثاني/يناير حتى حزيران/يونيه، وبذلك بلغ مجموع ما أقيم من أعمدة ٦٦٧ عمودا. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقدت اللجنة التي أنشئت لإعداد بيان الحدود البرية والبحرية اجتماعين، وذلك بدعم فعال من مكتب الشؤون القانونية التابع للأمانة العامة. وينكب حاليا قسم رسم الخرائط التابع للأمم المتحدة على إعداد الخرائط التي ستُدرج في بيان الحدود، وهو ما سيمهد السبيل أمام رسم خرائط بمقاييس مُكبَّرة.

غرب أفريقيا

٣٨ - في الفترة من ١٦ إلى ١٨ نيسان/أبريل، رافق ممثلي الخاص وكيل الأمين العام للشؤون السياسية في زيارة إلى السنغال وموريتانيا وكوت ديفوار وغينيا. ففي أبيدجان، كوت ديفوار، استعرضا الحالة في منطقة غرب أفريقيا مع الرئيس واتارا، فأثنيا على ما بذله من جهود خلال ولايته كرئيس لهيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، التي دامت سنتين. وأشارا خلال المناقشات التي أجرياها إلى أن الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة لكوت ديفوار لا يزال مهما، ولا سيما فيما يتعلق بحشد الموارد لعملية الحوار والمصالحة، ولعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ولبناء قدرات المؤسسات الرئيسية من قبيل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والهيئة العليا للحكم الرشيد. واجتمع وكيل الأمين العام وممثلي الخاص مع رئيس غينيا ألفا كوندي في كوناكري، فحثّاه على العمل مع المعارضة على تنفيذ ما تبقى من الأحكام الواردة في الاتفاق السياسي المؤرخ ٣ تموز/يوليه ٢٠١٣. وأكد الرئيس استعداد غينيا لتعزيز شراكتها مع الأمم المتحدة بزيادة عدد القوات التي تساهم بها في عمليات حفظ السلام. وفي نواكشوط، شجعا الرئيس عبد العزيز على مواصلة الانخراط في الحوار السياسي مع المعارضة والمساعدة في تهيئة الظروف الملائمة لتنظيم الانتخابات الرئاسية المقبلة. واغتنم وكيل الأمين العام أيضا تلك الفرصة للتشاور مع الرئيس عبد العزيز، بصفته الرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي، بشأن تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

٣٩ - وفي ٦ أيار/مايو، زار ممثلي الخاص أكرا لعقد اجتماع مع الرئيس ماهاما بعد انتخابه رئيسا جديدا لهيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في الدورة العادية الرابعة والأربعين لهذه الهيئة التي عُقدت في ياموسوكرو يومي ٢٨ و ٢٩ آذار/مارس. وأعاد تأكيد التزام مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا بمواصلة دعم الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بالبرمجة المشتركة للأنشطة وبالتعاون الوثيق بشأن الاستراتيجيات الإقليمية لتعزيز السلام والأمن. وناقش الطرفان موضوع الانتخابات المقرر إجراؤها في عدد من بلدان غرب أفريقيا، وأعرب ممثلي الخاص مرة أخرى عن استعداد الأمم المتحدة لدعم الجهود الوطنية والإقليمية الرامية إلى إجراء هذه الانتخابات في ظروف سلمية.

باء - تعزيز قدرة المنطقة دون الإقليمية على التصدي للمخاطر العابرة للحدود والمتعددة الأوجه التي تهدد السلام والأمن

استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل

٤٠ - اضطلع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا بدور محوري في بدء تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، وفي تنسيق عمل الفريق العامل الإقليمي الذي يركز على تعزيز قدرة الآليات الأمنية الوطنية والإقليمية على التصدي للمخاطر العابرة للحدود. ويتضمن تقريري الأخير عن التقدم المحرز نحو تنفيذ الاستراتيجية (S/2014/397) لمحة عن مساهمات مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا وجميع كيانات الأمم المتحدة الأخرى المشاركة في التنفيذ.

استراتيجية الأمن عبر الحدود في منطقة اتحاد نهر مانو

٤١ - يسَّر مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا وأمانة اتحاد نهر مانو ومفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بدء عملية تنفيذ استراتيجية الأمن عبر الحدود في منطقة اتحاد نهر مانو. واستضاف مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا اجتماعا لخبراء من بلدان اتحاد نهر مانو والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والأمم المتحدة، عقد في داكار من ٢٨ إلى ٣٠ نيسان/أبريل لإعداد وثيقة تشمل خمس سنوات (٢٠١٤-٢٠١٨) بشأن تنفيذ الاستراتيجية. وقُدم تقرير مرحلي عن تنفيذ الاستراتيجية إلى المجلس الوزاري لاتحاد نهر مانو في كوناكري في ٣ أيار/مايو، خلال مؤتمر قمة رؤساء بلدان اتحاد نهر مانو. وفي ١٢ حزيران/يونيه، يسَّر مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا وأمانة الاتحاد ومفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا عقد مؤتمر للشركاء في أبيدجان لحشد الموارد المالية اللازمة لتنفيذ الاستراتيجية.

أعمال القرصنة في خليج غينيا

٤٢ - واصلت بلدان خليج غينيا بذل الجهود للتصدي للقرصنة والسطو المسلح والتهريب وغيرها من الأنشطة غير المشروعة في عرض البحر في المنطقة، وذلك بدعم من الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ولجنة خليج غينيا. ففي ٢٩ آذار/مارس، اعتُمدت الاستراتيجية البحرية المتكاملة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في ياموسوكرو. وشارك مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، إلى جانب مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، في سلسلة من ثلاثة اجتماعات للفريق العامل

الأقاليمي بشأن إنشاء مركز للتنسيق الأقاليمي لتحقيق السلامة والأمن في خليج غينيا. ويضم الفريق العامل الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ولجنة خليج غينيا، وقيادة الولايات المتحدة لأفريقيا، والاتحاد الأفريقي، والأمم المتحدة (مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا)، والكاميرون، وفرنسا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة. ووضع الخبراء مشاريع وثائق ترمي إلى تفعيل مركز التنسيق الأقاليمي الذي سيكون مقره في ياوندي. وعقدوا بعد ذلك اجتماعا لتحديث الوثائق بالاستناد إلى الآراء الواردة من الأطراف المعنية المحلية والدول الأعضاء والشركاء الاستراتيجيين. وفي ٥ حزيران/يونيه، عقد رؤساء مؤسسات لجنة خليج غينيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا اجتماعا في ياوندي، واعتمدوا البروتوكول الإضافي لمذكرة التفاهم بين الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ولجنة خليج غينيا المتعلق بتنظيم مركز التنسيق الأقاليمي وسير أعماله. واتفقت هذه المنظمات أيضا على افتتاح عمل المركز في ١١ تموز/يوليه ٢٠١٤.

إصلاح قطاع الأمن

٤٣ - عقدت مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا اجتماعا للخبراء الحكوميين الدوليين بشأن اعتماد إطار سياستها العامة المتعلقة بإصلاح القطاع الأمني والحوكمة، وذلك في بانجول، يومي ٢٢ و ٢٣ أيار/مايو. وأُعد إطار السياسة العامة بدعم من مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا وكيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة. وخلال ذلك الاجتماع، حثت المفوضية الدول الأعضاء على إعداد استراتيجيات أمنية وطنية وأن تضمنها أهدافا إنمائية.

٤٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وبدعم من الأمم المتحدة، وضعت غينيا اللمسات الأخيرة على خطط عملها القطاعية المتعلقة بمسائل الدفاع والشرطة وحماية المدنيين والعدل والجمارك والمياه والغابات، وذلك على النحو الوارد في السياسة الوطنية للدفاع والأمن المعتمدة في عام ٢٠١٣. وفي ٧ أيار/مايو، حضر ممثلي الخاص اجتماع لجنة التوجيه الاستراتيجي التابعة للجنة التوجيهية الوطنية الغينية المعنية بإصلاح قطاع الأمن، وذلك بدعوة من الرئيس كوندي. وخلال ذلك الاجتماع، قدمت الحكومة للشركاء استراتيجية وطنية للإجراءات ذات الأولوية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. وتحدد هذه الاستراتيجية ثلاثة مجالات ذات أولوية، وهي تعزيز الحوكمة في القطاع الأمني، وتعزيز القدرات في المجال العملياتي، وتحسين العلاقة بين الأجهزة الأمنية والأجهزة العسكرية.

الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية

٤٥ - أعربت هيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، في دورتها العادية الرابعة والأربعين المعقودة في ياموسوكرو يومي ٢٨ و ٢٩ آذار/مارس، عن انشغالها إزاء الآثار المدمرة المترتبة عن التطرف المصحوب بالعنف وتنامي الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. وشرعت أيضا مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في استعراض خطة العمل الإقليمية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل التصدي لتفاقم مشكلة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة وتعاطي المخدرات في غرب أفريقيا (٢٠٠٨-٢٠١٤). وساهم مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في اجتماع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للجان الوزارية المشتركة المعنية بتنسيق مكافحة المخدرات، الذي عُقد في كانون الثاني/يناير في كوتونو، والذي صيغت فيه عناصر من خطة العمل الإقليمية للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠.

٤٦ - وحضر ممثلي الخاص أيضا الدورة السابعة والخمسين للجنة المخدرات، المعقودة في فيينا يومي ١٣ و ١٤ آذار/مارس، وذلك في إطار جهوده المتواصلة للدعوة إلى تقديم المزيد من الدعم الدولي اللازم لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات في غرب أفريقيا. وأجرى أيضا مناقشات مع المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بشأن القيام بالمزيد من الأنشطة المشتركة مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا. وفي ٦ أيار/مايو، زار أكرا، حيث ناقش مبادرة ساحل غرب أفريقيا والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية مع ماهاما، رئيس غينيا، الرئيس الجديد لهيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

٤٧ - وزار ممثلي الخاص، بصفته رئيس اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالسياسات التابعة لمبادرة ساحل غرب أفريقيا، جميع بلدان المبادرة الخمسة (سيراليون، وغينيا، وغينيا - بيساو، وكوت ديفوار، وليبريا) خلال الفترة المشمولة بالتقرير وعقد اجتماعات مع رؤساء تلك الدول. وزار أيضا الوحدات الثلاث لمكافحة الجريمة العابرة للحدود الوطنية في كل من غينيا - بيساو وسيراليون وليبريا، ووقف على التقدم المحرز في تفعيل هذه الوحدات رغم ما تعانيه من نقص في الموارد وما تواجهه من تحديات أخرى. وفي أعقاب سحب مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون، أكدت سيراليون أن وحدة مكافحة الجريمة العابرة للحدود الوطنية ستُدمَج بشكل كامل في الهيكل الأمني للبلد في عام ٢٠١٤. وأعلنت كل من غينيا وكوت ديفوار أنهما تعتزمان إنشاء وحدة لمكافحة الجريمة العابرة للحدود الوطنية في المستقبل القريب.

٤٨ - وترأس ممثلي الخاص أيضا المؤتمر الرفيع المستوى للجهات المانحة لمبادرة ساحل غرب أفريقيا، الذي عُقد في نيويورك يوم ٢٢ أيار/مايو، وشارك فيه وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام والمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وحضر الاجتماع الوزراء المعنيون من البلدان الخمسة الأعضاء في مبادرة ساحل غرب أفريقيا وعدد من الجهات المانحة الدولية. وأكد الوزراء من جديد التزام بلدانهم بالبرنامج وبالمكافحة الشاملة للجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والاتجار بالمخدرات، وذلك في إطار خطة عمل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وفي ١ حزيران/يونيه، زار رونالد ك. نوبل، الأمين العام للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية، ممثلي الخاص في داكار. ثم قاما معا بزيارة إلى غينيا - بيساو في ٢ حزيران/يونيه لإجراء مباحثات مع السلطات الوطنية، تناولت أمورا منها وحدة مكافحة الجريمة العابرة للحدود الوطنية الخاصة بذلك البلد.

مكافحة الإرهاب

٤٩ - واصلت عملية نواكشوط بشأن تعزيز التعاون الأمني وتفعيل منظومة السلم والأمن الأفريقية في منطقة الساحل والصحراء، التي يقودها الاتحاد الأفريقي، إحراز التقدم، بدعم من مركز الاتحاد الأفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب. وقد حضر مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا اجتماعات رؤساء أجهزة الاستخبارات والأمن للبلدان المعنية، في نيامي في ١٧ و ١٨ شباط/فبراير، وفي واغادوغو في ١٩ و ٢٠ أيار/مايو. وقرر المشاركون في اجتماع واغادوغو، بالتنسيق الوثيق مع حكومة نيجيريا، إنشاء خلية تنسيق مخصصة في أبوجا لتعزيز تبادل المعلومات والمعلومات الاستخبارية في إطار الجهود المبذولة للتصدي لجماعة بوكو حرام. وأحاط الاجتماع علما أيضاً بقرار مفوضية الاتحاد الأفريقي إنشاء فرقة عمل إقليمية لتيسير الإجراءات الإقليمية الفعالة ضد جماعة بوكو حرام.

٥٠ - وفي ١٠ أيار/مايو، اجتمع في نيامي فريق العمل الحكومي الدولي المعني بمكافحة غسل الأموال ومناهضة تمويل الإرهاب الذي شكلته اللجنة الوزارية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ولاحظ عدة متكلمين أن الجرائم المالية، بما فيها جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب، تمثل تهديدات خطيرة للأمن والاستقرار والتنمية في بلدان المنطقة دون الإقليمية، وشددوا على ضرورة اتخاذ إجراءات لمواجهة هذه التهديدات. وزادت فرنسا والولايات المتحدة دعمهما العسكري للنيجر منذ كانون الثاني/يناير. وأرسل عدد من البلدان أفرقة من الخبراء العسكريين وفي مجال المخابرات إلى أبوجا لمساعدة نيجيريا في جهودها الرامية إلى تأمين إطلاق سراح الطالبات اللاتي اختطفتهن جماعة بوكو حرام

في ١٤ نيسان/أبريل، دون تعريضهن للخطر. وعقب مؤتمر القمة الأمني الذي استضافته فرنسا في باريس في ١٧ أيار/مايو، قامت بنن وتشاد والكاميرون والنيجر ونيجيريا بتكثيف التعاون فيما بينها للتصدي لأنشطة جماعة بوكو حرام. وتقوم أيضاً فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب بتوفير المساعدة التقنية لسلطات نيجيريا في مجال مكافحة الإرهاب.

٥١ - وعُقد في نواكشوط في الفترة من ١٣ إلى ١٥ أيار/مايو اجتماع لمسؤولي مراقبة الحدود في بلدان منطقتي الساحل والمغرب العربي استجابة لمبادرة المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، بدعم من مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. وناقش المشاركون سبل تعزيز إدارة الحدود استنادا إلى نتائج مؤتمر الرباط الذي عقد في آذار/مارس ٢٠١٣ بشأن التعاون في مجال مراقبة الحدود في منطقتي الساحل والمغرب العربي. وساهم عدة شركاء، منهم مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، ومنظمة الطيران المدني الدولي، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية، في إنشاء شبكة للعاملين في مجال أمن الحدود. وفي ٢١ أيار/مايو، شكل وزراء داخلية بوركينا فاسو وتشاد ومالي وموريتانيا والنيجر مجموعة الخمسة لمنطقة الساحل (بمشاركة السنغال والاتحاد الأوروبي كضيفين)، يكون مقرها نواكشوط، كإطار لتنسيق الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب والأخطار الأخرى العابرة للحدود.

جيم - تعزيز الحكم الرشيد واحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان وتعميم مراعاة المنظور الجنساني

٥٢ - عقد مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا سلسلة من الاجتماعات التشاورية مع عدد من الجهات المعنية، منها المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، في ٢٣ نيسان/أبريل، وشبكات المجتمع المدني، في ٢٨ أيار/مايو، في سياق مبادرة الحقوق أولا التي أطلقها الأمين العام. واستعرض المشاركون الحالة الاجتماعية والسياسية في المنطقة دون الإقليمية، وشددوا على دور المجتمع المدني في تعزيز احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان أثناء الانتخابات المقبلة في المنطقة دون الإقليمية.

٥٣ - وفي ١٣ شباط/فبراير، أطلق المكتب وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة قاعدة بيانات على شبكة الإنترنت معنية بمسألة القضايا الجنسانية والمرأة والسلام والأمن في غرب أفريقيا، بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واتحاد نهر مانو وأعضاء آخرين في الفريق العامل المعني بالمرأة والسلام والأمن في غرب أفريقيا. وستستخدم قاعدة البيانات هذه كأداة لتحسين تبادل المعلومات والمعارف في المنطقة.

وجرى تدريب ٢٠ من المنسقين الوطنيين على إدارة قاعدة البيانات. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام المكتب ومكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام أيضاً باستعراض المشاريع الجارية لصندوق بناء السلام في غرب أفريقيا، بغية تحديد الفرص الجديدة لتعزيز المساواة بين الجنسين وتنفيذ سياسة الأمم المتحدة الرامية إلى تعزيز مشاركة المرأة في العمليتين السياسية والانتخابية.

٥٤ - وقام المكتب، بدعم من صندوق بناء السلام، بتيسير وتنسيق نشر بعثة للتضامن أوفدها الفريق العامل المعني بالمرأة والسلام والأمن في غرب أفريقيا في الفترة من ٧ إلى ١٨ نيسان/أبريل إلى غينيا - بيساو لمراقبة الانتخابات الرئاسية والتشريعية التي أجريت في ١٣ نيسان/أبريل. وأنشأت البعثة التضامن ''غرفة عمليات المرأة'' في بيساو ساهمت من خلالها منظمات المجتمع المدني في رصد الانتخابات ومراقبتها. وفي ١٦ أيار/مايو، قام المكتب والفريق العامل أيضاً بتنسيق مسيرة سلمية في داكار، السنغال، تضامنا مع الدعوات المستمرة إلى إطلاق سراح الطالبات اللاتي اختطفتهن جماعة بوكو حرام.

دال - التعاون بين المؤسسات

التعاون بين مؤسسات الأمم المتحدة

٥٥ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقد المكتب ورؤساء وكالات منظومة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها التي توجد مقراتها في داكار اجتماعات تشاورية منتظمة بهدف تبادل المعلومات وتعزيز التعاون. ففي ٢١ كانون الثاني/يناير، قدم ممثلي الخاص إحاطة إلى المديرين الإقليميين بشأن التطورات السياسية في المنطقة، لا سيما التقدم المحرز في غينيا، وبشأن خطة تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل واجتماع لجنة التوجيه لتنفيذ الاستراتيجية. وفي ١٥ نيسان/أبريل، عقد المكتب أيضاً اجتماعا للمديرين الإقليميين بمناسبة زيارة وكيل الأمين العام للشؤون السياسية إلى غرب أفريقيا. وناقش المجتمعون المسائل الإنسانية والإنمائية الحالية في غرب أفريقيا، لا سيما التحديات الناشئة وتداعيات الحالة في نيجيريا. وفي ١٩ أيار/مايو، اجتمع ممثلي الخاص مع مديري الوكالات والمنسق الإقليمي للشؤون الإنسانية لمنطقة الساحل لمناقشة الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة لمساعدة حكومة نيجيريا في الجهود التي تبذلها للتصدي للتهديد الإرهابي في الجزء الشمالي الشرقي من البلد وما يترتب عليه من عواقب إنسانية. وفي ١٠ حزيران/يونيه، قدم ممثلي الخاص مبعوثتي الخاصة لمنطقة الساحل، هيروت غويبري سيلاسي، إلى رؤساء الوكالات والبرامج، وجرت مناقشات بشأن سبل المضي قدما باستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل.

٥٦ - وفي ٩ أيار/مايو، عقد ممثلي الخاص، في داكار، الاجتماع العادي السادس والعشرين لرؤساء بعثات الأمم المتحدة السياسية الخاصة وبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في غرب أفريقيا. ولاحظ المشاركون التقدم المحرز في غينيا - بيساو والحاجة إلى استمرار تقديم المساعدة الإقليمية والدولية للبلد. وأكدوا أيضاً على أهمية الدعم الدولي للعمليات الانتخابية المقرر إجراؤها في عدد من بلدان المنطقة في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦.

التعاون مع الشركاء الإقليميين ودون الإقليميين

٥٧ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل المكتب والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا التعاون بنشاط في القضايا ذات الصلة بالسلام والأمن في المنطقة دون الإقليمية. فقد قام المكتب بعدة زيارات إلى مفوضية الجماعة الاقتصادية في أبوجا لمناقشة عدد من الأمور منها استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، والجهود المبذولة لوضع إطار سياسي للمنطقة دون الإقليمية يتعلق بالحوكمة وإصلاح القطاع الأمني في غرب أفريقيا، وتقديم الدعم لتنفيذ الاستراتيجية البحرية المتكاملة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا التي اعتمدت في ٢٩ آذار/مارس في ياموسوكرو.

٥٨ - وفي ٤ آذار/مارس، عقد الاجتماع الثاني بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا في أبوجا لتحديد الأنشطة المشتركة التي سيُضطلع بها في العام المقبل. ومن الأنشطة ذات الأولوية التي جرى تحديدها تقديم الدعم إلى اتحاد نهر مانو، ودعم العمليات الانتخابية المقبلة، بما في ذلك تنظيم بعثات تحضيرية مشتركة، والبرمجة المشتركة لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، وتقديم الدعم لمجلس الحكماء التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وتقديم الدعم لتفعيل شعبة تيسير الوساطة التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وناقش المشاركون أيضاً الحالة الأمنية على الصعيد الإقليمي، والتعاون في مجال الأمن البحري، وحقوق الإنسان، والقضايا الجنسانية، وكذلك وضع استراتيجية اتصالات للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وقام المكتب والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أيضاً بإيفاد بعثة تقييم تحضيرية إلى بوركينا فاسو في الفترة من ٢٠ إلى ٢٦ نيسان/أبريل. وعلاوةً على ذلك، تواصَل ممثلي الخاص بانتظام مع رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ورئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية، ومفوض الجماعة الاقتصادية للشؤون السياسية والسلام والأمن، بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك.

٥٩ - وظل المكتب يعمل بتعاون وثيق مع الممثل السامي للاتحاد الأفريقي لمالي ومنطقة الساحل على تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، وباعتباره رئيسا مشاركا للأمانة التقنية لمنتدى باماكو الوزاري لتنسيق شؤون الاستراتيجية. وفي ٣٠ و ٣١ كانون الثاني/يناير، حضر ممثلي الخاص الدورة العادية الثانية والعشرين لمجلس الاتحاد الأفريقي الذي عُقد في أديس أبابا، ضمن وفد الأمم المتحدة الذي ترأسه نائب الأمين العام. وحضر أيضاً في المعتكف الرفيع المستوى الذي عقدته مفوضية الاتحاد الأفريقي في دوربان بجنوب أفريقيا في ٢٩ و ٣٠ نيسان/أبريل في موضوع ''إسكات صوت المدافع في أفريقيا''.

٦٠ - وحضر المكتب الاجتماعين الرابع والخامس لرؤساء أجهزة المخابرات والأمن في بلدان منطقة الساحل والصحراء اللذين عُقدا في ١٧ و ١٨ شباط/فبراير، و ١٩ و ٢٠ أيار/مايو، في إطار عملية نواكشوط التي يقودها الاتحاد الأفريقي بشأن تعزيز التعاون الأمني وتفعيل منظومة السلم والأمن الأفريقية. وحضر ممثلي الخاص أيضاً الاجتماع الوزاري الثالث لبلدان منطقة الساحل بشأن تعزيز التعاون الأمني وتفعيل منظومة السلم والأمن الأفريقية في منطقة الساحل والصحراء، المعقود في نيامي في ١٩ شباط/فبراير.

ملاحظات وتوصيات

٦١ - أرحب بإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية بنجاح في غينيا - بيساو، وهو ما لم يكن ليتحقق لولا الدعم والمشاركة المستمران من جانب الشركاء الإقليميين والدوليين الرئيسيين. وقد جاء تنصيب السلطات المنتخبة حديثا وتسلّمها لمهامها إيذانا باستعادة البلد للنظام الدستوري استعادةً تامةً. وفي الوقت الذي يشرع فيه البلد في إعادة بناء مؤسسات الدولة، وتنفيذ الإصلاحات الوطنية الرئيسية، بما في ذلك إخضاع القوات المسلحة للرقابة المدنية، لا غني عن استمرار الدعم الإقليمي والدولي لصالح تلبية احتياجات البلد ولصالح جهود بناء السلام. وأهيب بالمجتمع الدولي أن يزود غينيا - بيساو بالمساعدات اللازمة لمواجهة متطلباتها الأشد إلحاحا وأن يقدم لها الدعم الطويل الأمد الذي يمكّنها من إعادة بناء مؤسسات الدولة.

٦٢ - ويسرني أيضا أن أرى سيراليون وقد حققت تقدما ملحوظا أفضى إلى إغلاق مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في البلد. وكما سبق لي أن أعربت عن ذلك خلال زيارتي لفريتاون في آذار/مارس ٢٠١٤، ستواصل الأمم المتحدة دعم سيراليون، حكومةً وشعباً، وهي ماضية على طريق الاستقرار السياسي والازدهار.

٦٣ - وستواصل الأمم المتحدة انخراطها في عملية بناء السلام في غينيا من أجل التشجيع على ترسيخ دعائم مؤسسات الدولة وإصلاح قطاعي الأمن والعدالة الجنائية، وفق ما تطلبه الحكومة. وأهيب بالشركاء الدوليين أن يستمروا في تعضيد الجهود التي تبذلها الحكومة من أجل تحقيق أولوياتها الرئيسية في مجال بناء السلام.

٦٤ - ويساورني القلق حيال التوترات التي نشأت مبكرا قبل حلول موعد الانتخابات الرئاسية والتشريعية، المقرر إجراؤها في بعض بلدان غرب أفريقيا في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦. وأشجع الحكومات المعنية والأطراف الوطنية المعنية على اتخاذ كل ما يلزم من خطوات لترسيخ الحوار والوصول إلى توافق مبكر في الآراء بشأن القضايا الخلافية. وأُهيب بجميع الفاعلين أن يبذلوا الجهود في سبيل تهيئة الظروف المواتية لإجراء انتخابات شاملة للجميع وحرة وذات مصداقية، بما في ذلك من خلال ضمان المشاركة الكاملة للمرأة في العمليات السياسية والانتخابية. وبالنظر إلى الوضع في غرب أفريقيا الذي يزداد تعقيدا، تبدو الحاجة جلية لإنشاء وحدة تحليلية بقسم الشؤون السياسية التابع لمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، تكرس جهودها لتوفير معلومات أكثر جودة يسترشد بها القائمون على جهود المساعي الحميدة، وتعاون أيضا في اتخاذ الإجراءات الوقائية في الوقت المناسب، وهو ما أوصيت به في تقريري السابق.

٦٥ - وأكرر إدانتي الشديدة للفظائع التي ترتكبها بوكو حرام في نيجيريا وفي البلدين المجاورين، الكاميرون والنيجر، والتي أحدثت خسائر كبيرة في صفوف المدنيين، وإلى تدمير الممتلكات على نطاق واسع، وتشريد السكان بأعداد كبيرة. ولا يزال يعتريني قلق خاص إزاء استمرار احتجاز بوكو حرام للتلميذات المختطفات في شيبوك بولاية برنو. ولن تتوقف الأمم المتحدة، بما في ذلك عن طريق الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا والممثل الرفيع المستوى في نيجيريا، عن دعم السلطات الوطنية لضمان الإفراج عن الفتيات دون تعريضهن للأذى، وعن دعمها في مواجهة الفوضى الأمنية في الجزء الشمالي الشرقي من البلد وما يترتب عنها من نتائج في المجال الإنساني ومجال حقوق الإنسان. ويساورني القلق أيضا إزاء الضرر الذي تسببه هذه الفوضى الأمنية لبلدان المنطقة، وأؤكد من جديد أن الأمم المتحدة مستعدة للعمل مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي وبلدان المنطقة والشركاء الدوليين من أجل مجابهة التحديات الإقليمية التي تفرضها حركة بوكو حرام والإرهاب.

٦٦ - وأرحب بالجهود التي تبذلها نيجيريا، بدعم ومساعدة من شركائها الإقليميين والدوليين، في سبيل مكافحة الإرهاب ومعالجة الأسباب الجذرية للفوضى الأمنية التي يعاني منها البلد. وأحث حكومة نيجيريا على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتوفير الأمن والمساعدة بهدف تسهيل وصول المساعدات الإنسانية إلى السكان المدنيين المتضررين في ولايات أداماوا وبرنو ويوبي. وأؤكد أنه يجب على القوات الحكومية والأجهزة الأمنية أن تحترم حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في عملياتها وأنشطتها احتراما تاما. ومن ذلك مراعاة المعايير الدولية ذات الصلة بظروف الاحتجاز، واستخدام القوة، وتمتيع الجميع بأصول المحاكمة العادلة. وسيستمر ممثلي الخاص لغرب أفريقيا والممثل الرفيع المستوى في إشراك الحكومة، وحكومات البلدان المجاورة والشركاء الدوليين، في الجهود الرامية إلى إيجاد حلول دائمة للتحديات التي تواجه نيجيريا.

٦٧ - وأثني على الجهود التي تبذلها الحكومات والمنظمات دون الإقليمية للتصدي بشكل جماعي لتصاعد وتيرة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والإرهاب والتطرف المصحوب بالعنف، والقرصنة والسطو المسلح في عرض البحر. وأشجع الشركاء الدوليين على مواصلة دعم هذه الجهود. وأرحب أيضا بالمبادرات الإقليمية التي ترمي إلى مجابهة التحديات الأمنية بأسلوب جماعي. وينبغي تسريع وتيرة الجهود الجارية الرامية إلى تنفيذ القرارات التي توصل إليها مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الذي عُقد في ياوندي في حزيران/يونيه ٢٠١٣، وذلك بدعم مستمر من المنظمات الإقليمية المعنية، إضافة إلى مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا. وأرحب أيضا بالتقدم المحرز وأدعو إلى مواصلة بذل الجهود لتنفيذ استراتيجية أمن المعابر الحدودية في اتحاد نهر مانو، بدعم من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، واتحاد نهر مانو، ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا.

٦٨ - وسيواصل ممثلي الخاص لغرب أفريقيا العمل بالتعاون الوثيق مع مبعوثي الخاص لمنطقة الساحل، دعما لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. ويتوقف الاستقرار والأمن في منطقة الساحل على معالجة التحديات الظاهرة والعميقة، وخصوصا تلك التي يواجهها ما لا يقل عن ٢٠ مليون شخص لا يزالون يعانون من انعدام الأمن الغذائي في عام ٢٠١٤.

٦٩ - وأشجع الدول الأعضاء على مواءمة مساهماتها المالية مع الأولويات القائمة على الاحتياجات المحددة في خطة التدخل الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦. فهذه الأولويات، إذ تركز على الأنشطة الرامية إلى إنقاذ الأرواح البشرية، تمثل أيضا فرصة مهمة لمعالجة مواطن الهشاشة في منطقة الساحل، الحاد منها والمزمن.

٧٠ - وأرحب بالخطوات التي اتخذتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لتجديد وتحديث خطة العمل الإقليمية من أجل التصدي لتفاقم مشكلة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة وتعاطي المخدرات في غرب أفريقيا. بيد أني أشعر بالقلق من أن هذه المنطقة دون الإقليمية بدأت تتحول إلى منطقة للإنتاج غير المشروع للمخدرات واستهلاكها غير المشروع. وأشجع الجماعة الاقتصادية على التعجيل باستعراض خطة عملها، مع أخذ هذه التحديات الناشئة بعين الاعتبار. وأثني على الشركاء في مبادرة ساحل غرب أفريقيا للدور الهام الذي تقوم به هذه المبادرة بوصفها أداةً لتنفيذ خطة العمل الإقليمية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ولا سيما من خلال إنشاء وحدات لمكافحة الجريمة العابرة للحدود الوطنية وتفعيلها.

٧١ - وأشعر بالتفاؤل تجاه استمرار التعاون في الجهود الرامية إلى مواجهة التهديدات التي تحدق بالسلام والأمن في المنطقة بين مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا والمنظمات الإقليمية، بما في ذلك الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وأمانة اتحاد نهر مانو. وأرحب بانعقاد مشاورات منتظمة بين ممثلي الخاص وقادة بلدان غرب أفريقيا، وأشجع على توطيد هذه العلاقات. وفي السياق نفسه، أرحب أيضا بالتعاون المستمر بين كيانات الأمم المتحدة العاملة في غرب أفريقيا وفق منظور توحيد أداء الأمم المتحدة دعماً لدول المنطقة والمنظمات دون الإقليمية، وأثني على الدور القيادي الذي يضطلع به مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا في هذا الصدد.

٧٢ - وأشيد بلجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة لما حققته من إنجازات في مجال ترسيم الحدود بين البلدين. وأشجع حكومتي الكاميرون ونيجيريا على مواصلة جهودهما لتسوية بقية موضوعات الخلاف، لكي يتسنى لهما تنفيذ حكم محكمة العدل الدولية الصادر في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢.

٧٣ - ورغم ما ورد في التقارير من نمو اقتصادي في غرب أفريقيا، لا تزال المنطقة متأثرة بضعف التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وارتفاع معدلات البطالة والفقر، لا سيما بين الشباب والنساء. وينبغي أن تظل التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتكامل الإقليمي لتسهيل التجارة والتنمية من ضمن الأولويات على صعيد المنطقة. وأثني، في هذا الصدد، على التقدم

الذي أحرزته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في اتجاه تعزيز تنمية قطاعي الطاقة والبنية التحتية، وتعزيز التجارة الأقاليمية وحرية تنقل الأشخاص والسلع والخدمات.

٧٤ - وأود ختاما أن أعرب عن تقديري لحكومات بلدان غرب أفريقيا ومفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي واتحاد نهر مانو على التعاون المتواصل القائم بينها. وأعرب أيضا عن عرفاني لجميع كيانات الأمم المتحدة في منطقة غرب أفريقيا ومنظمات المجتمع المدني، ولغيرها من الشركاء، لتعاونها المتواصل مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا في أدائه ولايته. وأعرب عن تقديري الخاص لممثلي الخاص، ولموظفي المكتب، ولجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة، على ما بذلوه من جهود للنهوض بالسلام والأمن في غرب أفريقيا.